

أساليب الفحص عند المحدثين

محمد إبراهيم خليل السامرائي

الحمد لله رب العالمين وصلاة الله وسلامه على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه
الغرّ الميامين وبعد.

إن موضوعنا أساليب الفحص عند المحدثين، استوقفتني نصوصٌ تعلقّت به، ورغبت أن
أحافظ عليها دون تعليق ما أمكن، فجمعت نصوصاً كثيرة عن أهل الشأن تحكي الطرق التي اتبعوها في
تحريهم لقبول الروايات من الرواة مع ذكر الأسباب التي حملتهم على ذلك. فذكرت جملة من
العناوين علّما تسهم في ذكر بعض جهودهم في الوصول إلى ضوابط دُونوها، فيميّزوا بها، منها: الضبط،
واليقظة، والسؤال، وعرض الرواية على النقاد، والتحكيم، والمفاضلة، والمذاكرة، مع مجموعة أخرى
ذكرتها في طيّات هذا البحث، والله أسأل أن يجعله مقبولاً عنده والحمد لله رب العالمين.
أساليب الفحص عند المحدثين:

معنى كلمة "أسلوب" (١): كل طريق ممتد. ويقال له: الطريق والوجه والمذهب. والأسلوب:
بالضم هو الفن. ويقال: أخذ فلان في أساليب من القول، أي أفانين منه. والفحص (٢): شدة الطلب
خلال كل شيء. يقال: فحص عنه فحصاً، بحث. وفحص عن فلان، وفحص عن أمره ليعلم كنه
حاله. وفحص المطرُ التراب يفحصه، قلبه ونحى بعضه عن بعض. ف: "أسلوب فحص": أي: وجه
يتبع أو طريق يتبع. فيكون المعنى: الوجه والطريق المتبع في شدة الطلب والتحري عن الشيء للعلم
بكنهه وحاله. ومن هنا ف: "أساليب الفحص": تعني: الطرق والمذاهب التي اتبعها القوم في شدة
الطلب والتحري عن الأمور لتُعلم وتُتضح. ولعلها تعني عند المحدثين: مجموعة الطرق التي اتبعها
المحدثون في شدة الطلب والتحري عن الحديث ليعلم حاله وحال راويه، وبالتالي يكون القصد منه
معرفة الطرق التي تقبل فتكون مقياساً لقبول الحديث من رده وبالتالي قبول الراوي من عدمه.

الأسباب الحاملة على اتخاذ أساليب الفحص:

قال المعلمي اليماني رحمه الله^(٣): "الإنسان يفتقر في دينه ودنياه إلى معلومات كثيرة لا سبيل إليها إلا بالإخبار، وإذا كان يقع في الإخبار الحق والباطل والصدق والكذب والصواب والخطأ فهو مضطر إلى تمييز ذلك" وهذا يعني أن معرفة الراوي بما له وما عليه مهم جداً في التوصل إلى مرتبته ومنزلته بين الرواة حتى يمكن الأخذ عنه أو ترك روايته.

قال الإمام مسلم: وإنما ألزموا أنفسهم للكشف عن معاييب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر، أو الإخبار في أمر الدين إنما يأتي تحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، وأقلها وأكثرها أكاذيب لا أصل لها^(٤).

قال المعلمي اليماني رحمه الله: "وقد هبأ الله تبارك وتعالى لنا سلف صدق حفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار والتزموا وألزموا من بعدهم سوق تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على نقد أخبارهم وحفظوا لنا في جملة ما حفظوا وتفقدوا أحوال الرواة ووقفوا على كل راوٍ بما يستحق فميزوا من يجب الاحتجاج بخبره، ولو انفرد ومن لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتقد، من لا يحتج به ولكن يستشهد ومن يعتمد عليه في حال دون أخرى وما دون ذلك من متساهل ومغفل وكذاب^(٥)" ومن خلال معرفة هذا المعنى أبدأ القول موضحاً بعض هذه الأساليب فكان منها أن المحدثين من خلال نظرتهم للحديث سنداً و متنأ النظر المتقن الذي يندر أن يوجد في غير هذه الأمة، إذ فرّقوا بين طبيعة فحص الإسناد فكانت غير طبيعة فحص المتن، وهذا اقتضته طبيعة كل منهما والمتتبع لما كتبه المحدثون يجد صدق المنهج الذي تناقلته الأجيال عبر السنين وهو باق مع صلاحه للتطبيق إلى يومنا هذا، ولو أراد أحد أن يزيد وجهاً واحداً على ما صنعوا - ولو حاول - ما استطاع.

ولا عجب حينما نتكلم عن فطرة الإنسان من حيث التعقل والإرادة لقبول أي خبر يسمعه، ويجعل فيه احتمال صدقه من كذبه، مقترناً بهذا صدق المخبر من عدمه، وهذا عامل مشترك بين بني البشر، ولما يكون هذا مميزاً بمنهج وضعت لأجله الضوابط والقواعد العلمية الرصينة فهذا مما امتاز به المسلمون.

فأول ما ابتدؤوا به من الأساليب: السؤال عن الإسناد، ولكي يفحص أي خبر ينقل حتى يثبت لقائله، ما روى عن الأئمة في هذا بكثير، فهذا الإمام الزهري كان يجلس يوماً عند إسحاق بن أبي فروة، فجعل إسحاق يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فقال الزهري قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرءك على الله، لا تسند حديثك، تحدّثنا بأحاديث ليس لهل حُطْم ولا أزيمة^(٦). ويقول شعبة: "كل حديث ليس فيه حدثنا أو أخبرنا فهو خل وبقل"^(٧). ويقول الحافظ السمعاني: "وألفاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بد لها من النقل ولا تعرف صحتها إلا بالإسناد الصحيح، والصحة بالإسناد لا تعرف إلا برواية الثقة عن الثقة والعدل عن العدل"^(٨)، فالإمام السمعاني أشار إلى أسلوب فحص جديد فيه تحري الرواية عن الثقة لتتحقق شرط الصحة للخبر.

ولقد اتفق علماء أصول الحديث على تعريف للحديث الصحيح بأنه "رواية العدل الضابط المتصلة عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة"^(٩). فنجد أن هذا التعريف عند تجزئته يتجرأ إلى جزأين: الأول يتعلق بالسند والثاني يتعلق بالمتن. ومع هذين الجزأين المهمين لا نستطيع القول بأن أحدهما أصل والآخر جزء بل كلاهما أصل، إلا أننا نجد من الثابت أن أسلوب فحص السند هو الأسبق^(١٠)، لأن فحص المتن السالم من الشذوذ والعلة نتيجة سلامة الإسناد بشروطه المعتمدة، ولو قلنا أن تحقق شروط الإسناد دون وجود متن خالٍ من النقد مشكل من حيث الحجية، لهذا كان لا بد من توافر الجزأين ليكون أسلوب الفحص فيه من المسلمات عند أهل العلم على مرّ العصور. لذا تلخص لنا أن أساليب الفحص تركزت على أساسين هما:

(١) الراوي وما يتعلق به. (٢) المتن وما يتعلق به.

فأما الأول: الراوي - يتعلق به شيئان رئيسيان هما: (١) العدالة، (٢) الضبط. فالعدالة في الراوي في الحقيقة هي لمن بعد الصحابي^(١١)، كما هو مفصل عند أهل العلم منهم الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى^(١٢). فإن العدالة في الراوي تعني: ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة. وتعلق بمفهوم العدالة خمس مفردات هي: الإسلام، العقل، البلوغ، السلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة. قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: "أن العدل هو من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به وتوقى ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطّة، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته والتوقي من لفظه مما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله، فهو الموصوف بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه..."^(١٣). وقد كان بهز بن أسد حينما يذكر له الإسناد الصحيح ويقول: هذه شهادات العدل المرضين بعضهم عن بعض، وإذا ذكر له الإسناد وفيه شيء يقول: هذا فيه عهدة،

ويقول: لو أن لرجل عشرة دراهم ثم جرده لم يستطع أخذها منه إلا بشاهدين عدلين، فدين الله عزَّ وجل أحق أن يؤخذ فيه بالعدول^(١٤).

البيقظة:

إن فطنة المحدث وبيقظته تجعلانه مقبولاً بين أقرانه وهذا مما امتاز به أهل الحديث بيقظتهم وفطنتهم منذ التحمل لأن الفطنة غرست فيهم التمييز بين المحدث المقبول من غيره، وكذا الحديث الذي له ضوء من الذي له ظلمة بل ذهب بهم إلى أبعد مذهب في التحري والدقة حتى بالنظر إلى فم الشيخ. فهذا شعبة رحمه الله تعالى يقول: "كنت أنظر إلى فم قتادة فإذا قال للشيء حدثنا عنيت به، فوقفته عليه وإذا لم يقل حدثنا لم أعن به"^(١٥).

ولربما تمتد الفطنة من الشيخ الذي يعي حديثه فلا تصل إليه يد من قصد قلب حديثه لأي قصد كان، ونعرف قصة خروج الإمام أحمد ويحيى بن معين وعلي بن المديني للسمع من أبي نعيم الفضل بن دكين حتى أدخل عليه يحيى بن معين أحاديث ليست من حديثه فجعل يتنبه لفعل يحيى قال وقد أخذ بيد الإمام أحمد، أما هذا فأروع من أن يفعل وأما علي فتحنيته يمنعه من ذلك، وأما أنت فهذا من عملك، فرفسه برجله حتى قال يحيى لرفسته هذه أحب إلي من كل شيء^(١٦).

الموافقة والمخالفة:

ولا شك في أن الذي يميِّز أهل الحديث إذا وافق حديثهم أحاديث الحفاظ، لأن مقياس قبول المحدثين هو موافقتهم لا إغرابهم ومخالفتهم. يقول حماد بن زيد رحمه الله تعالى: "ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، يعاود صاحبه مراراً، ونحن كنا إذا سمعنا مرة اجترينا به"^(١٧). وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "مالك بن أنس ثقة، إمام الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري، وإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حكم مالكا، ومالك نقي الرجال، نقي الحديث"^(١٨).

وقال عفان بن مسلم: كنا عند حماد بن سلمة، فأخطأ في حديث، وكان لا يرجع إلى قول أحد، فقبل له: قد خولفت فيه، فقال من؟ قالوا حماد بن زيد، فلم يلتفت، وقالوا وهيب، فلم يلتفت، فقال له إنسان، إن إسماعيل بن عليّة يخالفك، فقام فدخل ثم خرج فقال: القول ما قال إسماعيل بن إبراهيم^(١٩). ومما روي عن أهل الصنعة الكثير الذي يشير إلى فضلهم وعنايتهم الفائقة بحيث لا يكتفي أحدهم بأن يسمع الحديث مرة بل المرات وانتقائهم للروايات وبالتالي يتفقدون على الروايات المعروفة وهذا غاية المراد من الرواية.

عرض الروايات على النقاد:

هنا قد يكون عرض الرواية بعرض الكتب أو بإعادتها عليهم. وهذا فيه تحري الدقة وأسلوب فحص عند المحدثين. قال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم المزيف على الصيارفة. فما عرفوا أخذنا، وما تركوا تركنا(٢٠). وقال عبد الرحمن بن مهدي: عرض زائدة(٢١) كتبه على سفيان فقال رجل: كان في هذا ضعف؟ قال: لا، لم يختلفا إلا في قدر عشرة أحاديث(٢٢). وقال يحيى بن سعيد القطان: قال لي سفيان: هات كتبك اعرضها عليّ، وقال مرة: قال لي سفيان بن سعيد يعني الثوري: ائتني بكتبك أنظر فيها، قلت له ما تريد أن تصنع بي كما صنعت بزائدة؟ قال: وما ضرّ زائدة: قال يحيى: لوددت أني فعلت(٢٣).

إن هذا يدل على فضل زائدة لأنه عرض حديثه على الحفاظ المتقنين من أهل الصنعة فقد قال أبو حاتم الرازي عنه: "زائدة بن قدامة صاحب سنة وهو أحب إليّ من أبي عوانة، وأحفظ من شريك، ومن أبي بكر بن عياش، وكان عرض حديثه على سفيان الثوري"(٢٤).

قال زائدة: "كنا نأتي الأعمش ثم نأتي سفيان فنعرض عليه ما سمعنا فيقول: ليس هذا بشيء فنقول: إنا سمعناه من الأعمش الآن. فيقول: اذهبوا إليه فأخبروه. فنذهب إليه فنقول له: فيقول: صدق سفيان فمنحناه"(٢٥).

التحكيم:

ومن وسائل الفحص والتثبيت عند المحدثين إذا اختلفوا في حديث يجعلون بينهم حكماً ولا شك أن منزلة هذا الحكم تدل عليه من اختياره التحكيم ويفعلون هذا بكثرة، قال عبد الرحمن بن مهدي: اختلفوا يوماً عند شعبة فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكماً فقال: قد رضيت بالأحوال يعني يحيى بن سعيد القطان فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكمنا إليه ففضى على شعبة، فقال شعبة: ومن يطيق نقدك، أو من له مثل نقدك يا أحول. فقال: ابن أبي حاتم: هذه غاية المنزلة إذ اختاره شعبة من بين أهل العلم ثم بلغ دالته بنفسه وصلابته في دينه أن قضى على شعبة(٢٦).

وذكر ابن أبي حاتم قال: حضر عند أبي زرعة محمد بن مسلم والفضل بن العباس المعروف بالصائغ فجرى بينهم مذاكرة فذكر محمد بن مسلم حديثاً، فانكر فضل الصائغ فقال: يا أبا عبد الله ليس هكذا هو، فقال: كيف هو؟ فذكر رواية أخرى فقال محمد بن مسلم: بل الصحيح ما قلت. والخطأ ما قلت، فقال فضل: فأبو زرعة الحاكم بيننا، فقال محمد بن مسلم لأبي زرعة أيش تقول؟ أيُّنا المخطئ؟ فسكت أبو زرعة ولم يجب إلى أن قال: هاتوا أبا القاسم ابن أخي، فدُعي به فقال:

أذهب وادخل بيت الكتب، فدع القمطر الأول، والقمطر الثاني، وعد ستة عشر جزءاً وأتني بالسابع عشر، فذهب وجاء بالدفتري فدفعه إليه فأخذ أبو زرعة يتصفح الأوراق وأخرج الحديث ودفعه إلى محمد بن مسلم، فقرأه محمد بن مسلم فقال: نعم غلظت فكان ماذا؟ (٢٧) من هذين المثاليين. وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم، من هذه الأمثلة يظهر جلياً منزلة علمائنا ودقتهم في تمييز الروايات والحكم للأصوب غير مباليين بأحد، رحمهم الله وأحسن مثوبتهم.

المفاضلة:

لما يكون السؤال عن التفضيل بين العلماء الأخيار فإنه ليس من قبيل حظ رتبة المفضول بل بيان منزلة الفاضل لأن المفضول مقارنة بغيره يعدّ فاضلاً أيضاً، وربما يكون المراد من هذا أيضاً بيان وجه الترجيح عند التعارض أو أصحية حديثه وإتقانه، سئل أبو زرعة عن حماد بن زيد وحماد بن سلمة فقال: "حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، أصح حديثاً وأتقن" (٢٨). وقال إسحاق بن راهوية: كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأصحابنا، فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة، فيقول يحيى من بينهم: وطريق كذا، فأقول أليس قد صح هذا بالإجماع منا! فيقولون نعم، فأقول: ما مراده؟ ما تفسيره؟ ما فقهه؟ فيبقون كلهم إلا أحمد ابن حنبل (٢٩). ومن هذه الحكايات الكثيرة التي ملأت كتب الرجال في ثنايا تراجمهم كانت في آثارهم. ومن ذلك ما روي عن علي بن المحدثي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث، قال علي: ثم قدمت الكوفة بآخره. فأخرج عمر بن حفص كتابه عن أبيه عن الأعمش فجعلت أترحم علي يحيى، وقلت لعمر: سمعت يحيى يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش، ولم أعلم حتى رأيت كتابه (٣٠).

معرفة الضبط:

إن تكرار الرواية من الراوي بالإضافة إلى موافقة الثقات مقياس درجة ضبطه إذ به يعرف الراوي إن زاد أو أنقص من روايته كلما احتيج إلى ذلك فإن أتقن ولم يختلف متى ما طلب منه عرف فضله وحفظه. ذكر الإمام الذهبي (٣١): "أن مروان بن الحكم طلب من أبي هريرة أن يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أجلس كاتبه أبو الزعيزعة خلف السرير دون أن يعلم أبا هريرة، فجعل يسأله، وذلك يكتب، وبعد أن حال الحول، دعا مروان أبا هريرة، وقد أجلس أبا الزعيزعة من وراء حجاب. وجعل يسأله نفس الأسئلة الأولى، فجعل أبو هريرة يجيبه دون زيادة أو نقص، ودون تقديم

ولا تأخير". وهذا هشام بن عبد الملك الخليفة يسأل الزهري أن يملي على بعض ولده، ودعا بكاتب، فأملى عليه أربعمائة حديث، وبعد شهر قال للزهري: إن ذلك الكتاب الذي أمليت ضاع، فقال الزهري: لا عليك، أدع بكاتب فحدثه بالأربعمائة، ثم قابل الخليفة الكتاب الثاني بالأول فإذا هو لا يغادر حرفاً واحداً (٣٢). وكما حدث للعقيلي، كان لا يخرج أصل حديثه لمن يأتي من أهل الحديث، بل يأمره بالقراءة فأنكروا عليه، وقالوا: إما أن يكون من أحفظ الناس أو من أكذبه، ثم عمدوا إلى كتابة أحاديث من روايته بعد أن بدلوا من ألفاظها، وزادوا فيه ألفاظاً وتركوا بعضها، وأتوه فقال: اقرؤوا: حتى إذا وصل القارئ على الزيادة وصححها كما في الأصل ثم قرأ عليهم، وانصرفوا، وقد طابت نفوسهم، وعلموا أنه أحفظ الناس (٣٣).

وأعلى ما يقاس به المحدث ضبط حديثه أن يطابق حفظه كتابه، وذلك دليل على الإتقان، وإذا خالف الحفظ والكتاب فهذا مما عيب به وأخذ على الراوي، وبالتالي تنحط رتبته، وكان أهل الصنعة يؤثرون حديث الثقات من الكتب، فهذا يزيد بن هارون لما أضرَّ كان يأمر جارية له أن تلتقنه أحاديث من كتابه فيحدث بها (٣٤). قال الحافظ ابن رجب: وقوم لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء فكانوا يحدثون من حفظهم فيغلطون أحياناً ويحدثون من كتبهم أحياناً فيضبطون (٣٥). قال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبية، فكتاب غندر حكم فيما بينهم (٣٦).

وقال يحيى بن معين: ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه كله (٣٧). وهذا كله مما كان يعرفه يحيى بن معين وأضرابه بحال الرواة وضبطهم ومعاملة كل واحد منهم على منهج التدقيق من حيطة وثبت، ولهذا كانوا يحكمون الكتب المضبوطة عندما يختلفون ويعتمدونها منها. قال مروان بن محمد الطاطري: "لا غنى لصاحب الحديث عن صدق وحفظ، وصحة كتب، فإذا أخطأته واحدة وكانت فيه واحدة لم تضره، إن لم يكن يحفظ رجع إلى الصدق وكتبه صحيحة لم يضره إن لم يحفظ" (٣٨) وعنى بهذا الأصل الصدق مع واحدة من الاثنتين الحفظ أو الكتاب.

المذاكرة:

قال الإمام علي رضي الله عنه: تداوروا وتذاكروا هذا الحديث، إن لا تفعلوا يدرس (٣٩). وقال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: تداوروا، تذاكروا فإن الحديث يذكر الحديث (٤٠). وقال ابن عباس رضي الله عنهما: "إذا سمعتم مني حديثاً فتذاكروه بينكم فإنه أجدر أن لا تنسوه" (٤١). وقال علقمة: إحياء العلم المذاكرة وآفته النسيان (٤٢).

قال عبد العزيز بن أبي حازم: قال أبي: كان الناس فيما مضى من الزمان الأول إذا لقي الرجل من هو أعلم منه، قال: اليوم يوم غنمي، فيتعلم منه، وإذا لقي من هو مثله قال: اليوم يوم مذاكرتي، فيذاكره، وإذا لقي من هو دونه علمه، ولم يزد عليه، قال: حتى صار هذا الزمان. فصار الرجل يعيب من فوقه ابتغاء أن ينقطع منه حتى لا يرى الناس أن له إليه حاجة، وإذا لقي من هو مثله لم يذاكره، فهلك الناس عند ذلك (٤٣).

وأشده عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى: (٤٤)

ما لذتي إلا رواية مسند	قد قيّدت بفصاحة الألفاظ
ومجالس فيها علي سكينه	ومذاكرات معاشر الحفظ
نالوا الفضيلة والكرامة والنهي	من ربهم برعاية وحفظ
لاظنوا برب العرش لما أيقنوا	أن الجنان لعصبة لواط

قال عون بن حكيم: خرجت مع الأوزاعي حاجا، فلما أتينا المدينة، أتى الأوزاعي المسجد، وبلغ مالكا مقدمه، فأتاه مسلما عليه، فجلسنا من بعد صلاة الظهر يتذكرا العلم، فلم يذكرنا بابا من أبوابه إلا غلب الأوزاعي عليه فيه، ثم حضرت صلاة العصر، فصليا، ثم جلسا وعادوا إلى المذاكرة... فلما اصفرت الشمس ناضره في باب المكاتب والمدير فخانقه مالك بن أنس فيه (٤٥). وتذاكر الإمام أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري في حديث الزهري (٤٦).

المعارضة:

إن المعارضة تدل على التوثق والتحري الدقيق في الراوي ليكون مأمونا على رواية الحديث من الأصول المحققة. عن هشام بن عروة قال: قال لي أبي: أكتبت؟ قلت نعم. قال: عارضت؟ قلت لا، قال: لم تكتب (٤٧). وقال يحيى بن أبي كثير: من كتب ولم يعارض كان كمن خرج المخرج ولم يستنج (٤٨). وقال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: يجب على من كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخة بالأصل، فإن ذلك شرط في صحة الرواية من الكتاب المسموع (٤٩).

قال القاضي عياض (٥٠): وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمعيّنة لا بد منها، ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل. وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك:

المح كتابك حين تكتبه	واحرصه من وم ومن سقط
واعرضه مرتابا بصحته	ما أنت معصوما من الغلط

وضع الحديث في أهله:

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أكثر العلم، ولا تضعوه في غير أهله كقاذف اللؤلؤ إلى الخنازير^(٥١). وكان زائدة رحمه الله تعالى لا يحدث أحدا حتى يمتحنه، فإن كان غريبا قال له: من أين أنت، فإن كان من أهل البلد، قال له: أين مصلاك؟ ويسأل كما يسأل القاضي عن البيئته، فإذا قال له، سأله عنه، فإن كان صاحب بدعة قال: لا تعودن إلى هذا المجلس، فإن بلغه عنه خير أدناه وحدثه، فقل له: يا أبا الصلت، لم تفعل هذا؟ قال: أكره أن يكون العلم عندهم فيصيروا أئمة يحتاج إليهم، فيبدلوا كيف شاءوا^(٥٢).

الشهرة:

وهذه قاعدة عن العلماء إن من شاع الثناء عليه بين أهل العلم فعرف بالعلم والديانة والإمامة حتى غلبت شهرته وذاع صيته استغنى بذلك عن التنصيص عليها كالأئمة الأربعة^(٥٣).

الترجيح:

المقصود هنا إذا وجدت روايات ظاهرها التعارض والمخالفة، وربما خالف الضعيف الثقة وهذا لا لبس فيه، وربما خالف الثقة الثقة، فإن كان أقوى منه رجحت روايته، وإذا كان دونه ردت روايته وعدت شاذة، وهذا مبسوط في كتب علوم الحديث.

المتابعة:

تعريفها عن العلماء هو: مشاركة الراوي لراوٍ آخر في روايته حديثه عن شيخه أو عمن هو فوقه من الشيوخ دون الصحابي^(٥٤). وغالبا ما تستعمل عند العلماء في زيادة قوة وربما وجود اختلاف في الإسناد أو المتن، وهذا معناه وجود حاجة ماسة للمتابع أما إذا انتفت الحاجة فلا يحتاج إليها.

الرواية عن المعروفين:

قال الإمام الشافعي: "كان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من التابعين يذهبون إلى ألا يقبلوا إلا عمن عرف. ثم قال: وما لقيت أحدا من أهل العلم يخالف هذا المذهب"^(٥٥).

وقال ابن عون: "لا نكتب الحديث إلا ممن كان معروفا بالطلب"^(٥٦).

الرواية عن الضعيف:

قال أبو حاتم الرازي: لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمنا ي حفظون آثار نبيهم وأنساب سلفهم إلا في هذه الأمة، فقال له رجل: "يا أبا حاتم، ربما رووا حديثا لا أصل له،

ولأيصح؟ فقال أبو حاتم: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك" أي الحديث الواهي للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها(٥٧).

كثرة طرق الحديث:

قال العلامة أبو غدة رحمه الله تعالى: "وهذه الأمة الشريفة زادها الله شرفا بنبيها - إنما تنص الحديث - أي ترويه عن الثقة المعروف في زمانه بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ والأضبط، فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقصر مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها - أي طريقا - وأكثر حتى يهذبوه من الغلط ويضبطوا حروفه، ويعدّوه عدا"(٥٨). قال يحيى بن معين: "لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه"(٥٩). وبنحوه نقل عنه الحافظ ابن حجر في تهذيبه(٦٠).

التخريج(٦١):

حقيقة هذا الموضوع متشعبة المعنى ملخصها:

- ١- قد يراد به عزو الحديث إلى مخرجه فيقال هذا حديث خرجه البخاري أي رواه بسنده.
 - ٢- أو يراد به عزو الحديث إلى مصادره سواء حكم عليها أو لا؟
 - ٣- أو يراد به التأليف، يقولون خرّج فلان لنفسه معجما أو مشيخة.
 - ٤- وقد يراد به جمع طرق الحديث الواحد في مكان واحد وهذا يشمل الحكم عليه أو بدونه.
 - ٥- وقد يراد به الحكم على الحديث أو بيان درجته.
- ولهذا الفن فوائد كثيرة أهمها:

- (١) الوقوف على الراوي والرواية.
- (٢) بيان درجة الحديث وزيادة قوته.
- (٣) جمع الطرق بحيث يسهل الوقوف على العلة الخفية إن وجدت.

معرفة الراوي وتسميته:

هذا مطلب أصيل في الوقوف على أسماء الرواة ومعرفة حديثهم من حيث الأخذ به أو رده. قال السيد صديق حسن خان: "من أجل الأنواع وأفخمه، فإنه المرقاة إلى معرفة صحّة الحديث وسقمه وإلى الاحتياط في أمور الدين أو تمييز مواقع الغلط والخطأ في بدء الأصل الأعظم الذي عليه الإسلام وأساس الشريعة"(٦٢). إن الوقوف على حال الراوي وما يتعلق به أمر في غاية الأهمية ولأجل هذا

وضع العلماء ضوابط ثابتة من حيث تعيينه لئلا يلتبس بغيره ثم الوقوف على طبقاته، والأمر يتعدى إلى تمييز المهمل والمبهم. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك منها:

سعد بن إبراهيم الزهري أبو إسحاق القاضي، نجد أن هذا الاسم يشترك فيه اثنان، أحدهما حفيد للآخر، فيكون الاسم هو سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، فيظن الظان أنهما واحد، والحق أنهما اثنان. أو يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفا، ومثاله إسماعيل بن أبان الكوفي^(٦٣)، فأحدهما ثقة، والآخر متروك. من هذين المثالين يتبين لنا أن الحفيد والجد كل واحد منهم من طبقة، أما إذا كانا من طبقة واحدة، فوجود الفوارق من نسب أو مهنة وصناعة أو كنية ولقب وتزكية وجرح يجعل الفرق محسوسا بينا حتى يظهر الفرق بينهم ومن هنا تأتي أهمية الإحاطة بالراوي ومعرفته.

ومن الأساليب المهمة النظر في التاريخ:

وهذا يعني بالدرجة الأولى الإشارة إلى وجود الاتصال من عدمه، فلما كان الوقوف على تاريخ ولادة الراوي أو السماع من الشيوخ وحتى وفاته كل ذلك يجعل الأمر سهلا في بيان صدق الراوي من كذبه. قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ"^(٦٤). وقال حسان بن زيد: "لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه".

امتحان الرواة:

أقدم المحذّون الجهابذة على امتحان من يشكون في صدقه فتارة يسألون عن وقت السماع كما روى الخطيب بسنده عن إسماعيل بن عياش قال: "كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث فقالوا: حظ بنا رجل يحدث عن خالد بن معدان، فأتيته فقلت: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ قال: سنة ثلاث عشرة، فقلت أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين، قال إسماعيل مات خالد سنة ست ومائة"^(٦٥). وربما يكون الامتحان عن صفة من يروي عنه مثاله ما روى الخطيب بسنده عن هشام بن عمار قوله: عبد الله بن أذينة الأذني، لا تكتب حديثه مرّ هاهنا فقدم الموصل فنزل على حرب أبي علي، قال: سمع منه ابن أبي الزرقاء، وقاسم الجرمي قال: فذهبت إليه، قال: فحدثنا عن محمد بن سالم قال: فذكرت ذلك للقاسم، وقلت أني أخاف أن يكون هذا كذابا قال: فقال لي قاسم: إن سفيان الثوري أخبرنا أن محمد بن سالم كان أعمى، فسله أصححا

كان أم أعمى؟ قال: فأقلبت المسألة، فقلت: محمد بن سالم كان أعورا أم صحيحا؟ فقال: صحيح والله، أصح بصرا منك! قال: فأخبرت قاسما بذلك، فألقوا حديثه (٦٦).

معرفة الجرح والتعديل:

إن معرفة الراوي بما له وما عليه مهم جدا في التوصل إلى مرتبته ومنزلته بين الرواة ليتسنى الأخذ عنه أو ترك حديثه، يقول الإمام مسلم: "وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهى، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها وأقلها أو أكثره أكاذيب لا أصل لها" (٦٧).

معرفة مراتب التعديل والتجريح:

إن عرض الرواة على ميزان بالغ الدقة ليعطينا وصفا دقيقا لكل راو يدل على حاله في هذا الميزان قبولا أو ردا ومن ثم يعطينا تفاوت الأوصاف بين الرواة فالمقبولون درجات والمرفوضون درجات ممن حكم عليهم بتعديل أو تجريح، معرفة هذه المراتب مذكورة مفصلة في كتب المصطلح (٦٨) ومما لاشك فيه أن هناك ألفاظا مستعملة للتعديل والتجريح مذكورة مفصلة في مواضعها، وقد أفرد الدكتور نور الدين عتر كتابا بهذا بعنوان أصول الجرح والتعديل مفيدا في بابه جزاه الله خيرا.

الجمع بين الرواية والدراية:

يقول: كنا عند وكيع فقال: الأعمش أحب إليكم عن أبي وائل عن عبد الله أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل عن إبراهيم عن عبد الله، فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه (٦٩). وقال علي بن المديني: التفقه بمعاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم (٧٠).

السؤال:

جعل السؤال للكشف عن المسألة التي تعرض للمحدث، فلا يجد جوابا إلا عند أهل الإجابة من العلماء، وفي الحديث بدأ السؤال عن الإسناد وانتهى عند السؤال عن صحة الحديث، كل ذلك خدمة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليه الصلاة والسلام: "ألا إن شفاء العيِّ السؤال".

قال الزهري: للعلم خزائن تفتحها المسألة^(٧١). وكان رحمه الله تعالى يأتي المجالس من صدورها ولا يأتيها من خلفها ولا يبقى في المجلس شاباً إلا ساءله، ولا كهلاً إلا ساءله، ولا فتى إلا ساءله ولا عجوزاً إلا ساءلها حتى يحاول ربات الحجال^(٧٢). قال أبو تميلة يحيى بن واضح: جلست يوماً إلى عبد الله بن المبارك فرآني ساكتاً لا أسأل عن شيء فقال: مالك لا تسأل عن شيء؟

إن تعليت عن سؤالك عبد الله ترجع إذن بخفي حنين
تباغت الشيخ بالسؤال تجده سلسا يلتقيك بالراحتين
وإذا لم تصح صياح الثكالي رحمت عنه وأنت حفر اليدين

الكتابة:

قال الرامهرمزي رحمه الله تعالى: "قد ذكرنا وجوب الكتاب ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عن علي وعمر وجابر وأنس ومن يليهم من كبراء التابعين، كالحسن وعطاء وطاووس، وسعيد بن جبير وعروة بن الزبير ومن بعدهم من أهل العلم والحديث لا يضبط إلا بالكتاب ثم بالمقابلة، والمدارسة والتعهد، والتحفظ والمذاكرة، والسؤال وبفحص عن الناقلين والتفقه بما نقلوه"^(٧٣).

وقال أيضاً: وإنما كره من كره في الصدر الأول، لقرب العهد، وتقارب الإسناد ولثلا يعتمده الكاتب فيهمله، أو يرغب عن تحفظه، والعمل به، فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة والنقلة متشابهاً وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى...."^(٧٤).

النقط والشكل:

قال الرامهرمزي: قال أصحابنا أما النقط فلا بد منه لأنك لا تضبط الأسامي المشكلة إلا به وقالوا: إنما يشكل ما يشكل ولا حاجة إلى الشكل مع عدم الإشكال^(٧٥). وقال الخطيب البغدادي: في رواة العلم جماعة تشتهب أسماؤهم وأنسابهم في الخط وتختلف في اللفظ مثل "بشر" وبسر وعياش وعباس وغير ذلك... فلا يؤمن على من لم يتهمز في صنعة الحديث تصحيف هذه الأسماء وتحريفها إلا أن تنقط وتشكل، فيؤمن دخول الوهم فيها، ويسلم من ذلك حاملها وراويها"^(٧٦). وقال الأوزاعي: "العجم نور الكتاب" قال الرامهرمزي: "هكذا لفظ الحديث والصواب الأعجم، أعجمت الكتاب فهو معجم لا غيره" وهو النقط أن تبيّن التاء من الباء والحاء من الخاء، والشكل تقييد الإعراب. وقال مرة: "تعجيم الكتاب نوره"^(٧٧).

معرفة غريب الحديث:

روي الرامهرمزي حديثاً بسنده عن علي بن المديني أنا عبد الرزاق عن معمر عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا عقر في الإسلام" (٧٨)، قال محمد بن سعيد الترمذي، فسألت أبا عبيد عن العقر فقال لا أدري، ثم سألت أبا عبد الله الأعرابي عنها فقال: لا أدري، ثم سألت أبا عمرو الشيباني فقال: لا أدري، فقيل سلوا أهلها، فقالوا لأحمد بن حنبل: ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا عقر في الإسلام" فقال: كانوا في الجاهلية إذا مات فيهم السيد عقروا على قبره فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: "لا عقر في الإسلام". قال محمد بن سعيد: فأخبرت أبا عمر هلال العلاء الرقي، فأعجب بقول أحمد (٧٩).

قال عبد الله بن صالح العجلي. سألت الكسائي عن قوله: التحيات لله، ما معناها؟ فقال: التحيات، مثل البركات، قلت ما معنى البركات فقال: ما سمعت فيها شيئاً، وسألت عنها محمد بن الحسن فقال: هو شيء تعبد لله به عبادة، فقدمت الكوفة، فلقيت عبد الله بن إدريس، فقلت أنني سألت الكسائي ومحمداً عن قوله التحيات، فأجابني بكذا وكذا، فقال عبد الله بن إدريس، أنه لا علم لهما بالشعر وبهذه الأشياء التحية: الملك و أنشدني:

أوم بها أبا قابوس حتى أنيخ على تحيته بجندي (٨٠).

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا تعدد الطرق المتبعة التي كانت من المسلمات عند المحدثين والتي أسهمت في إبراز وتمييز الرواية المقبولة من غير المقبولة ومعرفة الراوي الموصوف بالأهلية والخيرية من غيره، ويبرز لنا أيضاً أن هذه الطرق كانت وما زالت مستعملة عندهم وعند غيرهم ممن حذا حذوهم، واستدلوا باستدلالاتهم، وهذا كله خدمة وصيانة للحديث ورجالاته، والله أسأل أن أكون قد وفقت باختياري هذا الموضوع ليسهم في مواصلة البحث.

مواش

- ١- ابن منظور، لسان العرب، ١٧٨/٢، إعداد يوسف خياط، ط. بيروت.
- ٢- المصدر السابق، ١٠٥٧/١.
- ٣- مقدمة الجرح والتعديل، بقلم: المحقق العلمي اليماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ٤- مقدمة صحيح مسلم، شرح النووي، ٨/١، دار الفكر، بيروت.
- ٥- المعلمي اليماني: مقدمة الجرح والتعديل.
- ٦- الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ٥١٧، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت.
- ٧- ابن صلاح، معرفة علوم الحديث ٦، المكتبة العلمية حلب، بيروت.
- ٨- أبو بكر السمعاني، أدب الإملاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٥٥.
- ٩- السيوطي، تدريب الراوي، ٦٢/١، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، مصر، ولقد استغرق الكلام على هذا التعريف الكثير فظهر من خلاله الدقة المتناهية لكل مفردة فيه، وهي مبسطة هناك.
- ١٠- أبو غدة، الإسناد من الدين، ص ١٩-٢٥، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
- ١١- إذ أن عدالة الصحابة مجمع عليها عند أهل السنة والجماعة بتعديل الله لهم وتعديل رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- ١٢- الخطيب البغدادي، الكفاية، ٥٢، ٧٨، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٣- نفس المصدر، ص ٨٠.
- ١٤- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث، ١٦/٢.
- ١٥- نفس المصدر، ٣٤/٢، ١٧٠.
- ١٦- الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي، ص ٤٧، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٧- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث، ١٦٨/٢.
- ١٨- نفس المصدر، ١٧/١.
- ١٩- نفس المصدر، ١٥٣/٢.
- ٢٠- نفس المصدر، ٢١/٢.
- ٢١- المصدر السابق، ٣٦٤/٣.
- ٢٢- نفس المصدر، ٨٠/١.
- ٢٣- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٠/١.
- ٢٤- نفس المصدر، ٦١٣/٣.
- ٢٥- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٠/٢.
- ٢٦- نفس المصدر، ٢٢٣/١.
- ٢٧- المصدر السابق ٣٣٧/١ وانظر: بعض أمثلة المحدث الفاصل، الرامهرمزي، ط/ دار الفكر، ص ٣٩٥.
- ٢٨- الجرح والتعديل ٢٩٣/١.
- ٢٩- نفس المصدر، ٢٩٣/١.
- ٣٠- ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ص ٤١٦ بنارس، الهند.
- ٣١- سير أعلام النبلاء ٤٣١/٢، ٤٣٢، تحقيق: بشار عواد وشعيب الأرنؤوط، ط/ المكتب الإسلامي.

- ٣٢- القاضي عياض، الإلماع ٢٤٣، طبعة ١، المكتبة العتيقة، تونس.
- ٣٣- السخاوي، فتح المغيبي، ٢٥٥/١، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- ٣٤- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص ٤٠٩.
- ٣٥- نفس المصدر، ص ٣٨١.
- ٣٦- ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، ص ٢٧١.
- ٣٧- شرح علل الترمذي، ص ٤١٣.
- ٣٨- ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، ١/٣٦.
- ٣٩- ابن عبد البر، جامع بيان العلم، ١/١٠٨.
- ٤٠- الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص ٥٤٥.
- ٤١- نفس المصدر، ص ٥٤٦.
- ٤٢- نفس المصدر، ص ٥٤٦.
- ٤٣- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، دار الكتب العلمية، ص ٤١٢.
- ٤٤- الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص ٥٤٦.
- ٤٥- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/١٨٥.
- ٤٦- طبقات الحنابلة، الفراء، دار إحياء التراث، ١/٤٨.
- ٤٧- ابن عبد البر، جامع بيان العلم، ١/٧٧.
- ٤٨- الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص ٥٤٤.
- ٤٩- الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي، ص ١٣٨.
- ٥٠- القاضي عياض، الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع، المكتبة العتيقة، تونس.
- ٥١- الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص ٥٧٤.
- ٥٢- نفس المصدر، ص ٥٧٤، ٥٧٥.
- ٥٣- الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣/١، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، والحافظ العراقي، فتح المغيبي، ص ١٥٢.
- ٥٤- الحافظ العراقي، فتح المغيبي، ص ١٠٤.
- ٥٥- الإمام الشافعي، الرسالة، ص ٣٨٢، رقم ١٠٤٤.
- ٥٦- الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص ٤٠٥.
- ٥٧- اللكنوي، الأجوبة الفاضلة، للكنوي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ص ٢٤.
- ٥٨- عبد الفتاح أبو غدة، الإسناد من الدين، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ص ٢٤.
- ٥٩- الذهبي، تذكرة الحفاظ، ٢/٤٢، دار إحياء التراث العربي.

- ٦٠- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٨٢/١١.
- ٦١- د. العثيم، دراسة الأسانيد، ص ١٩، مكتبة أضواء السلف، السعودية.
- ٦٢- القنوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص ١٤٦، دار عمار، عمان.
- ٦٣- أما الثقة فهو الوراق الأزدي، وأما الضعيف فهو الغنوي الخياط، انظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، دار الرشيد، حلب، ص ١٠٥.
- ٦٤- السيوطي، تدريب الراوي، دار الكتب الحديثة، حلب، ٣٤٩/٢.
- ٦٥- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ص ٤٤.
- ٦٦- نفس المصدر، ص ٤٥.
- ٦٧- الإمام مسلم، مقدمة الصحيح بشرح النووي، دار الفكر، ٨/١.
- ٦٨- ابن صلاح، معرفة علوم الحديث، المكتبة العلمية، حلب، ص ١٠٩.
- ٦٩- الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص ٢٣٨.
- ٧٠- نفس المصدر، ص ٣٢٠ من حديث جابر و ابن عباس.
- ٧١- الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص ٣٦٠.
- ٧٢- ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٤٤٩/٩.
- ٧٣- المصدر السابق، ص ٣٨٥.
- ٧٤- نفس المصدر، ص ٣٨٦.
- ٧٥- الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص ٦٠٨.
- ٧٦- الجامع للأخلاق الراوي، ص ١٣٤.
- ٧٧- الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص ٦٠٨.
- ٧٨- أبو داود، السنن، ٥٥٠/٣، باب كراهية الذبح عند القبر، تحقيق عزت الدعاس، طبع دار الحديث، حمص.
- ٧٩- الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص ٢٥٣.
- ٨٠- نفس المصدر، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

* * * *